من حاجاتها القومية من المياه»، أو ما يساوي ٥٠٠ مليون متر مكعب من مجموع استهلاكها البالغ نحو ١,٦ مليار متر مكعب سنوياً، [وذلك بواسطة] حفر ثقوب عميقة لآبار، وبمضخات ذات ضغط مرتفع، في الجانب الاسرائيلي لحدود سنة ١٩٦٧ وصولاً الى طبقة صخرية مائية (خزانات مائية) تحت الارض، يقع معظمها في أسفل الجانب الغربي من الضفة الغربية نفسها»[٩]. وقد عملت اسرائيل كل ما في وسعها لمنع ابناء الضفة من استغلال المياه بعد تكريس احتلالها. فمنذ العام ١٩٦٧، «منعت الوحدة المائية للحكم العسكري الاسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة حفر أية آبار عربية جديدة في المناطق المحتلة، وبذلك جمّدت كمية المياه المتاحة للمزارعين العرب منذ ذلك الوقت»[١٠].

سياسة مصادرة المياه

ان الثروة المائية في الضفة الغربية هي محط خطط وسياسات القيادات الاسرائيلية منذ وقت طويل. وقد اعتبرت الضفة مخزوناً مائياً يمكنه تعويض العجز في الميزان المائي الاسرائيلي، والذي يقدر بحوالى ٤١٥ ـ ٥١٠ ملايين متر مكعب في العام ١٩٨٥. وتنطبق سياسة الاستيلاء على الثروة المائية في الضفة الغربية، على مياه الليطاني في جنوب لبنان، وكذلك على المياه الجارية في نهري اليرموك والاردن[١١].

ومن الثابت، ان اكثر من ثلث الرصيد المائي المتيسر في اسرائيل يتسرّب اليها، جوفياً وسطحياً، من تلال الضفة الغربية المقابلة للساحل الفلسطيني؛ ولهذه الحقيقة أهمية خاصة، وانعكاسات بالغة على السياسات المائية الاسرائيلية في الضفة.

وعند اجراء دراسة احصائية دقيقة عن الاستهلاك المائي في الضفة، ضمن نطاق الممنوعات والاجراءات الاسرائيلية المتنوعة ازاء الثروة المائية واستعمالاتها، نجد ان استهلاك المياه في الضفة، في العام ١٩٧٧، يقدر بحوالى مئة مليون ليتر مكعب فقط. وهذا يعني ان المياه المحبوسة عن الارض والمواطنين الفلسطينيين، تقدر بحوالى ٦٥٠ ـ ٧٩٥ مليون متر مكعب سنوياً. وهذا الفائض الكبير من المياه الذي حققته السياسة المائية العسكرية من المياه الصالحة للري ولتمويل الصناعات وللاستعمالات الحياتية المختلفة، هو الرصيد الذي تغرف منه سلطات الاحتلال لسد العجز في ميزانها المائي عبر «الخط الاخضر». ولكي تحقق استثمار الرصيد وسحبه الى مناطق احتياجاتها، رسمت سياسات ونفذت خططاً واسعة للهيمنة على الثروة المائية وحرمان ما تبقى من الارض الفلسطينية منها. وهذا ما انعكس مباشرة على مسار التغييرات الاجتماعية والاقتصادية لاحقاً.

المخيمات ـ حصار وتفكيك اجتماعي

في ميدان المخيمات، اتخذت المعركة الديمغرافية تغييرات متنوعة في السياسة الاسرائيلية. لقد ارتكزت، أساساً، على محورين: الاول اتخذ شكل تدابير واجراءات لحجز تطورها والتحكم بمساره؛ والثاني تمثل في احداث تغييرات ديمغرافية تشويهية.

وقد اتخذت هذه التغيرات اشكالاً مميزة ومتنوعة في مخيمات الضفة الغربية وغزة بعد العام ١٩٦٧، تكمل خطط السياسات القديمة، وتخلق وقائع جديدة لضمان تنفيذ السياسات اللاحقة في السنوات التالية.

بعد عمليات التهجير العسكرية والبوليسية، بسبب الحرب واجراءات ما بعدها، بدأت القيادة الاسرائيلية بتنفيذ سياسة التفتيت والتفكيك الاجتماعي، وتدمير أسس اقتصاد المخيمات وعوامل